

الفروقات بين نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد والقديم

يأتي نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد بالعديد من المزايا وأوجه التغيير فيما يخص الإجراءات والسياسات ذات العلاقة بالأعمال والمشتريات الحكومية التي لم تكن موجودة في النظام القديم.

يتم تطبيق النظام الجديد على المنافسات التي تم طرحها بعد تاريخ 2019/12/1

النظام صادر بالمرسوم الملكي رقم م / 128 بتاريخ 1440/11/13 هـ الموافق 2019/7/16 م

م	المزايا وأوجه التغيير	أوجه القصور في النظام القديم	الإجراءات والسياسات المستحدثة في النظام الجديد	ملاحظات
1	التخطيط المسبق	عدم تبني التخطيط المسبق بما في ذلك طرق الإعلان عن خطط الجهة السنوية	على الجهة الحكومية التخطيط المسبق لأعمالها ومشترياتها ولا يترتب على نشر خطط أعمال الجهة ومشترياتها أي التزام	
2	البوابة الإلكترونية الموحدة	عدم النص على وجوب استخدام البوابة الموحدة وتضمينها جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمنافسات	إنشاء بوابة الكترونية موحدة يتم من خلالها طرح المنافسات الحكومية	
3	أساليب الشراء	عدم تنوع أساليب الشراء بالشكل الذي يحقق الاحتياجات المختلفة للجهات الحكومية ويرفع من كفاءة الإنفاق	استحداث العديد من أساليب الشراء مثل: <ol style="list-style-type: none"> المزايدة العكسية الإلكترونية المناقسة على مرحلتين الاتفاقية الإطارية - عدد 3 نماذج المسابقة توطين الصناعة ونقل المعرفة 	نماذج وزارة المالية للاتفاقية الإطارية: عدد 3 <ol style="list-style-type: none"> نموذج اتفاقية إطارية خدمات استشارية نموذج اتفاقية إطارية خدمات اتفاقية نموذج إطارية توريد نوع مغلق - مدة لا تتجاوز 3 سنوات نوع مفتوح - نوع مفتوح لا تتجاوز 4 سنوات
4	دور الجهة المختصة بالشراء الموحد (مركز تحقيق كفاءة الإنفاق)	عدم وجود جهة مركزية تختص بتأمين المشتريات الحكومية المتكررة للجهات الحكومية	تقوم الجهة المختصة بالشراء الموحد بإبرام اتفاقية إطارية للأعمال التي يتكرر تأمينها للجهات الحكومية مما يسهل حصول الجهات على المشتريات والخدمات بسرعة	إعداد اتفاقية إطارية للأعمال المتكررة
		عدم مراجعة المواصفات الفنية من طرف ثالث غير (الجهة الإدارية والاستشاري الذي أعد المواصفات الفنية)	تقوم الجهة المختصة بالشراء الموحد بمراجعة دراسات الجدوى وكراسات الشروط والمواصفات للجهات الحكومية قبل طرح	1. مراجعة مركز تحقيق كفاءة الإنفاق دراسة الجدوى والكراسات والمواصفات قبل طرح الأعمال والمشتريات التي تزيد تكلفتها التقديرية على (25 مليون ريال) بعد تعديل اللانحة (50 مليون ريال قبل التعديل) 2. تلتزم جميع الجهات الحكومية بعرض عقودها التي تزيد مدة تنفيذها عن (سنة) أو تبلغ قيمتها (5 مليون) ريال فأكثر على وزارة المالية لمراجعتها قبل توقيعها

الفروقات بين نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد والقديم

إعداد مهندس / حسن مكاوي

م	المزايا وأوجه التغيير	أوجه القصور في النظام القديم	الإجراءات والسياسات المستحدثة في النظام الجديد	ملاحظات
		عدم وجود صيغ نموذجية لوثائق المنافسات النظام القديم عدد 5 نماذج عقود 1. عقد أشغال عامة 2. عقد خدمات هندسية إشراف 3. عقد خدمات هندسية دراسات وتصاميم 4. عقد تشغيل وصيانة ونظافة طرق 5. عقد تشغيل وصيانة	تقوم الجهة المختصة بالشراء الموحد بإعداد نماذج الكراسات والعقود ووثائق المشتريات	إعداد نماذج موحدة للوثائق النظام القديم عدد 5 نماذج عقود النظام الجديد عدد 10 نموذج عقد والكراسات الكاملة - المادة 94 من اللائحة من أمثلة العقود الجديدة: - عقد خدمات استشارية - عقد تقنية معلومات - عقد توريد - عقد تصنيع
		عدم وجود جهة محايدة تشارك في لجان فحص العروض	تقوم الجهة المختصة بالشراء الموحد بالمشاركة في لجان فحص العروض	المشاركة في لجان فحص العروض
5	الدفع لمقاولي الباطن	عدم السماح للجهات الحكومية بالدفع لمقاولي الباطن بشكل مباشر بالرغم من اكتمال تنفيذ الاعمال الموكلة لهم	إعطاء الجهة الحكومية الحق في بصرف الدفعات مباشرة لمقاولي الباطن	
6	سحب الأعمال	إجازة السحب الكلي للأعمال من المتعاقد إذا أخل بالتزاماته التعاقدية بعد إنذاره	إعطاء الجهة الحكومية الحق في سحب جزء من الأعمال وتنفيذها على حساب المتعاقد إذا أخل بالتزاماته التعاقدية بعد إنذاره	المادة 136 من اللائحة إذا أخل المتعاقد بجزء واحد أو عدة أجزاء من المشروع، تنذره الجهة لإصلاح أوضاعه خلال (15) يوماً، فإذا لم يمتثل المتعاقد جاز لها تنفيذ هذا الجزء على حسابه بما لا يتجاوز الأسعار السائدة
7	آلية تقديم وتقييم العروض	تقديم العروض الفنية والمالية في مظروف واحد عدم استخدام أسلوب الأوزان والنسب في التقييم وعدم وضع معايير تقييم واضحة في وثائق المنافسة وتفضيل السعر على الجودة	1. تقديم العروض الفنية والمالية في مظروفين منفصلين 2. تحدد الجهة الحكومية في وثائق المنافسة معايير تقييم وقبول العروض 3. تقييم العروض بحسب مجموع الدرجات السعرية والفنية وغيرهما مثل (تفضل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة)	
8	الشكاوى والتظلمات	1. الاقتصار على لجنة واحدة للنظر في طلبات التعويض - المادة 78 من النظام القديم 2. يخضع العقد للأنظمة المعمول بها في المملكة ويجرى تفسيره وتنفيذه والفصل فيما ينشأ عنه من دعاوى بموجبها 3. اللجوء للقضاء - ديوان المظالم	1. استحداث لجان وآليات للنظر في الشكاوى خلال جميع مراحل المنافس والتعاقد 2. استحداث وسائل أخرى لحل النزاعات التي تطرأ أثناء تنفيذ العقد مثل التحكيم 3. التزام الجهة بعد صدور قرار الترسية والاعلان عن المتنافس الفائز قبل التعميد والتعاقد بفترة توقف بتمكين المتنافسين من التظلم من قرار الترسية	
9	فترة التوقف	عدم وجود فترة توقف للنظر في شكاوى مقدمي العروض قبل التعاقد	الالتزام الجهة الحكومية بعد صدور قرار الترسية والإعلان عنه ب فترة توقف لا يجوز خلالها اعتماد الترسية وتوقيع العقد وذلك لتمكين المتنافسين من التظلم على قرار الترسية	هي فترة تبدأ من تاريخ إخطار المتنافسين بالعرض الفائز من أجل النظر في التظلمات التي يقدمونها المادة (53) من النظام تلتزم الجهة الحكومية بعد صدور قرار الترسية والإعلان عنه بفترة توقف لا تقل عن

الفروقات بين نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد والقديم

إعداد مهندس / حسن مكاوي

م	المزايا وأوجه التغيير	أوجه القصور في النظام القديم	الإجراءات والسياسات المستحدثة في النظام الجديد	ملاحظات
				(5) أيام عمل ولا تزيد عن (10) أيام عمل لا يجوز خلالها اعتماد الترسية وتوقيع العقد وذلك لتمكين المتنافسين من التظلم من قرار الترسية
10	التأهيل المسبق واللاحق	عدم تضمين آليات للتأهيل المسبق أو اللاحق للمتعاقدین بما يتناسب مع طبيعة المشاريع والاعتماد على التصنيف مما أدى إلى في بعض الحالات إلى تعثر التنفيذ وعدم جودة المخرجات	وجوب إجراء تأهيل مسبق في الأعمال والمشتريات التي تبلغ كلفتها التقديرية (50 مليون) ريال بعد تعديل اللائحة جواز إجراء تأهيل لاحق للتأكد من استمرار مؤهلات المنافس في حال كانت المدة بين إجراء التأهيل المسبق والترسية تجاوزت (سنة) معايير التأهيل المسبق تضعها الجهة المختصة بالشراء الموحد	قبل التعديل (20 مليون) ريال
11	الغرامات	عدم كفاية نسبة الغرامات لحفظ حقوق الجهات الحكومية	زيادة نسبة الغرامات من (10%) إلى (20%) في حال التقصير أو التأخير في تنفيذ الأعمال	